إشكالية التنمية المستدامة في الوطن العربي

The problem of sustainable development in the Arab world

ميلود عبود	بلقاسم ميموني	علي مسعودي
جامعة أدرار	جامعة أدرار	جامعة ورقلة
abboudmiloud@gmail.com	mimounibadr3@gmail.com	Alimessaoudi86@gmail.com

Received:30/08/2016 *Accepted: 30/10/2016* *Published:31/12/2016*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة إشكالية التنمية المستدامة، من خلال التطرق إلى العناصر التالية: النشأة، المفهوم، الأهداف، المبادئ، الأبعاد، المؤشرات، المتطلبات والعوائق، مع الإشارة إلى حالة التنمية المستدامة في الوطن العربي والوقوف على خصوصياتها، ومتطلباتها، ومجالاتها، والعوائق التي تعترضها وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لذلك، مع الإطلاع على الدراسات النظرية والميدانية المتعلقة بالموضوع، وقد خلصت الدراسة إلى وجود انجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية، شملت النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، الوطن العربي.

Abstract:

This paper aims to study the problem of sustainable development by addressing the following elements: Origin, concept, objectives, principles, dimensions, indicators, requirements and obstacles, with reference to the state of sustainable development in the Arab world and its specificities and requirements. The study concluded that there are many achievements in the field of sustainable development in the Arab region, including the economic aspects, and Social and environmental issues.

Keywords: Development, Sustainable Development, Arab World.

* مرسل المقال: **علي مسعودي**

تمهيد:

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، وإجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، وطريق التقدم للمجتمعات، وتأمين حاجات الأفراد.

إشكالية البحث: مما سبق يمكن الوقوف على إشكالية الدراسة التالية:

- **ما مفهوم ومتطلبات التنمية المستدامة من منظور الوطن العربي ؟**

هيكل البحث: وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الأسلوب الأنسب للدراسة، حيث قمنا بمعالجة الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: نشأة ومفهوم التنمية المستدامة؛

المحور الثاني: أهداف التنمية المستدامة ومبادئها وخصائصها؛

المحور الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة؛

المحور الرابع: متطلبات التنمية المستدامة ومعوقاتها؛

المحور الخامس: التنمية المستدامة في الوطن العربي.

أولا/المحور الأول: مفهوم ونشأة التنمية المستدامة.

1. مفهوم التنمية المستدامة:

منذ أن تبلور مفهوم التنمية المستدامة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين تمت العديد من المحاولات لتقديم تعريف دقيق لها[1]، إذ عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978 على أنها:"التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجها"، وقد عرفتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) على أنها:"التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل ". وفي 1987 عرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على أنها:"تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم". وقد اكتسب تعريف هيئة (براند تلاند) للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية ظهور المفهوم، حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان "مستقبلنا المشترك" عام 1987 وهو:"أنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبا في قدرات أجيال واحتياجاتهم".[2]

2. نشأة التنمية المستدامة:

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن النقص الملحوظ للنمو والتنمية التي لم توفر ذلك الأساس الكافي الذي يستند إليه في إصدار الأحكام من تكاليف ومنافع مختلف السياسات، كما أن التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي، أدى إلى ضرورة دمج البعد البيئي في التنمية والتخطيط الإنمائي، وعلى إثر ذلك عقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات حول البيئة والتنمية، من أهمها:

المؤتمر البيئي الموسع الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة سنة 1972 في مدينة استوكهلم، شارك فيه 113 دولة، ثم بعدها مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل في جوان 1992 والذي نتجت عنه "قمة الأرض" بمقترحات عديدة أدرجت في أعمال أجندة القرن الواحد والعشرون.

- أما عن التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة فكان كالآتي:

1968: إنشاء **نادي روما** الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

1972: **نادي روما** ينشر تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وينشر توقعات 2100 ولعل من أهم نتائجه هو أن مسار النمو الاقتصادية في العالم سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة ونضوب الموارد والطاقة...إلخ، وفي نفس السنة تم انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في استوكهولم، تم فيه الدعوة إلى ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية وكذا ضرورة بيئة الجنوب.

1987: تم بلورة تعريف دقيق حول التنمية المستدامة.

1992: على غرار الكوارث الصناعية التي حدثت في العالم (تشرنوبي مثلا) وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة فعقدت قمة الأرض في البرازيل في ريو دي جانيرو بالبرازيل، حضرها أكثر من 100 رئيس دولة و30 ألف مشارك من كل أنحاء العالم.

2002: اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانزبورغ والتوقيع على المعاهدة التي تضمن وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

ثانيا/المحور الثاني: أهداف التنمية المستدامة ومبادئها وخصائصها.

2. أهداف التنمية المستدامة:تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:[3]

1.1.2 تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخيرة علاقة تكامل وانسجام.

2.1.2 تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3.1.2 احترام بيئة الطبيعة: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة المبينة وتعمل على تطوير هذه لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

4.1.2 تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5.1.2 ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6.1.2 أحداث تغير مناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلاؤم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7.1.2 تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمالية الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

2.2 المبادئ التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة: إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي: [4]

1.2.2 مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.

وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية ووالاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب.

فمن المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة.

2.2.2 مبدأ المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي:

- الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض؛
- إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية؛
- الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون؛
- تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط.

3.2.2 مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.

4.2.2 مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية.

5.2.2 مبدأ التوازن البيئي والتنوع التكنولوجي.

6.2.2 مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

3.2 خصائص التنمية المستدامة: حدد مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في جانيرو عام 1992 خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:[5]

- تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير الإمكانات المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة مستقبلية؛
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة؛
- تراعي احتياجات البشر لتحسين نوعية حياتهم؛
- تدعو إلى عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلوثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة؛
- تنسيق سياسات استخدام الموارد مع توجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة.

ثالثا/المحور الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

1.3 أبعاد التنمية المستدامة: أكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

1.1.3 البعد الاقتصادي: تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر العناصر التالية:[6]

- توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية؛
- رفع مستوى الكفاءة والفعالية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية؛
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات؛

2.1.3 البعد الاجتماعي: يشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات. أما عناصر هذا البعد فهي:[7]

- الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني؛
- التمكين: ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل؛
- الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته.

3.1.3 البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم ويجب الحفاظ عليها عن طريق:[8]

–حماية الموارد الطبيعية: تحتاج التنمية المستدامة في الحفاظ إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداءا من حماية التربة إلى حماية الأرض المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك والأراضي الزراعية، وذلك من خلال تبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة المائية والحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية.

– الحفاظ على المحيط المائي: تتم صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وتحسين نوعية المياه، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية مقارنة بمعدل تجددها.

– حماية المناخ من الاحتباس الحراري: التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغير أنماط سقوط الأمطار...إلخ، تكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال وتعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية والفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

– تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:توال انخفاض في مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الانسجام البشري، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع والتنمية المستدامة في هذا المجال تعنى بصيانة ثراء الأراضي والتنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة.

4.1.3 البعد التكنولوجي:أدى استخدام التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية وانعكاسه على تحسن المستوى المعيشي ومن أهم أبعاده هي:

–استعمال التكنولوجيا الأنظف في الصناعة: إذ أن انتشار الصناعات والمنشات أدى إلى زيادة التلوث، ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق التلوث أو مكافحة التلوث البيئي من خلال فرض غرامات مالية كبيرة أو وضع إجراءات وقوانين صارمة على المنشات من اجل تقليل التلوث.

– تبني التكنولوجيا العالية: إن التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا للتلوث من التكنولوجيا المستخدمة في البلدان الصناعية.

2.3 مؤشرات التنمية المستدامة: اهتمت دول العالم في الآونة الأخيرة باستخراج مجموعة من المؤشرات التي تؤكد تحقق التنمية المتواصلة (المستدامة) بقطاعات الدولة الاقتصادية والخدمية من عدمه. وتتعدد مؤشرات التنمية المستدامة وتتنوع تبعا لطبيعة أنشطة القطاعات التي يتم استخراج مؤشرات التنمية المستدامة لها. ويمكن تبويب مؤشرات التنمية المستدامة على الوجه التالي:

1.2.3 مؤشر التنمية المستدامة لعناصر التنوع البيولوجي[9]

- **مؤشر المساحات الخضراء:**

يؤدي الاهتمام بزيادة المساحات الخضراء إلى المساهمة في حدوث التوازن البيئي الذي يحقق التنمية المستدامة لعناصر التنوع البيولوجي.

وتتكون المتغيرات الخاصة بتحديد مؤشر التنمية المتواصلة للمساحات الخضراء مما يلي:

رصيد المساحات الخضراء في بداية الفترة المالية (بالهكتار) (OBG)

رصيد المساحات الخضراء في نهاية الفترة المالية (بالهكتار) (EBG)

الزيادة أو النقص في المساحات الخضراء (بالهكتار) (CBG)

مؤشر التنمية المستدامة للمساحات الخضراء (GSDI)

ويتم تحديد مؤشر التنمية المستدامة للمساحات الخضراء على الوجه التالي:

$$GSDI = \frac{EBG - OBG}{OBG}$$

- **مؤشر إنتاجية عناصر التنوع البيولوجي:**

هناك العديد من عناصر الموارد الطبيعية والبيولوجية التي ينتج عنها عائد أو ناتج yield. فالقمح هو ناتج زراعة الأراضي بمحصول القمح، كذلك فإن صيد نوع معين من الأسماك يتم تصديره إلى الخارج هو ناتج مصائد الأسماك، والمنجروف هو ناتج أشجار المنجروف، كذلك فإن النباتات الطبية ناتج هي المساحات المزروعة لأغراض إنتاج هذه النباتات.

وتؤثر الكمية المنتجة من عائد أحد عناصر التنوع البيولوجي على حجم التبادل التجاري لذلك العنصر، مما يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بما يسمي " بالتنوع البيولوجي ذو الناتج أو العائد ".

$$YBSI=SY-AY$$

مؤشر عائد عنصر التنوع البيولوجي YBSI

العائد المعياري للتنوع البيولوجي SY

العائد الفعلي للتنوع البيولوجي AY

- **مؤشر التنمية المتواصلة للمياه:**

تتحقق التنمية في دول العالم المختلفة بتواجد ثلاثة عناصر وهي: الموارد البشرية، الأرض والمياه.ويعتبر عنصر المياه من أهم العناصر التي تحقق الأمان والرفاهية للإنسان، وذلك باعتبار أن المياه هي العنصر المحرك لزيادة الإنتاج بواسطة الموارد البشرية المتاحة، كذلك فإن الأرض يمكن استخدامها بواسطة المياه والإنسان، وهكذا فإن العناصر الثلاثة المشار إليها تعمل بأسلوب متكامل وبما يحقق معدلات التنمية المتواصلة المطلوبة.

لذا فإن وصول المياه والحفاظ على كميتها بشكل مستدام، والحفاظ على معدل جودتها ومطابقتها باستمرار للمواصفات الخاصة بجودتها يعتبر ضروريا لأغراض مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة بالمعدلات المستهدفة. ويتم تحديد مؤشر التنمية المستدامة لعنصر المياه على الوجه التالي:

مؤشر التنمية المستدامة للمياه= كمية المياه المتاحة من المصادر المختلفة –كمية الموارد اللازمة لمقابلة احتياجات خطة التنمية الصناعية والزراعية والبشرية

WSDR=AQW-NQWF/AQW
WHERE:

مؤشر التنمية المستدامة للمياه WSDR

الكمية المتاحة من المياه AQW

الكمية المطلوبة من المياه للفترة القادمة لمقابلة احتياجات الأجيال المستقبلية NQWF

رابعا/المحور الرابع: متطلبات التنمية المستدامة ومعوقاتها.

1.4المتطلبات العامة للتنمية المستدامة: يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:[10]

1.1.4 القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يوجد من موارد مستقبلية.

2.1.4 سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها.

3.1.4 العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكيات المحلية.

4.1.4 التنمية الاقتصادية الرشيدة:تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.

5.1.4 الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة العامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة: مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

6.1.4 الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة: ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية: حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية.

2.4 معوقات التنمية المستدامة: هناك مجموعة من المعيقات التي من شأنها أن تعيق مسيرة التنمية المستدامة في الدول وخاصة الدول النامية نذكر منها:

1.2.4 القصور في الفهم والوعي: حيث لا يزال مفهوم التنمية المستدامة قاصرا وغامضا في أذهان الكثيرين على مستوى العالم، كما يساور الكثيرون الشكوك تجاه إمكانية تطبيق هذا المفهوم فعلا.

2.2.4 غياب أو قصور المعلومة أو المعرفة بهذا المفهوم: وهذه النقطة ترتبط بسابقتها فقلة أي ندرة المعلومات المتاحة عن هذا المفهوم تؤدي بالضرورة إلى قصور في فهمه ولعل حداثة العهد بالمصطلح هي السبب وراء ندرة المعلومات المتوفرة عنه للعامة.

3.2.4 قصور أو عجز التمويل: ففي أحيان كثيرة ما نقف عاجزين عن تطبيق برامج التنمية المستدامة بسبب ندرة أو عجز الموارد المالية وغيرها.

4.2.4 صراع المصالح وضيق الوقت المخصص للتنمية المستدامة: فقد تتعطل التنمية المستدامة على مسيرتها بسبب تناقض المصالح وصراع الأهواء بطريقة قد تقضي عليها.

خامسا/المحور الخامس: التنمية المستدامة في الوطن العربي

1.5 خصوصية التنمية المستدامة في الوطن العربي:

إن نجاح التنمية المستدامة في الوطن العربي يتطلب تقديم مفهوم لها نابع من منطلق حاجات المجتمع العربي على مختلف توجهاته، يعكس طبيعة الترابط الجغرافي والتواصل البيئي بين أقطاره، ووضع ذلك في إطار يتلاءم مع الثقافة والتقاليد العربية المتأصلة والموارد المتوفرة وطبيعة البيئة: لهذا فإن المساعي إلى التطبيق الناجح لمفهوم التنمية المستدامة العام في منطقة بعينها يقتضي بلورة ذلك المفهوم وفقا لمعطيات وخصوصيات تلك المنطقة.

وفي الواقع إن "التنمية " تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي. وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها.

من هذا المنطلق، تسعى الأمم الجادة إلى توظيف التنمية المستدامة في خدمة شعوبها إلى تعريفات نابعة من هويتها تعبر عن طموحاتها وتطلعاتها.

2.5 المفهوم العربي للتنمية:

التنمية كأي تطور اجتماعي اقتصادي تعتمد على قوى دافعة داخلية تكفل لها النمو مع الاستدامة: لذا يلزم وضع تعريف خاص للتنمية المستدامة يتماشى مع الرؤية المستقبلية للوطن العربي وينبع من معطيات تكوينه. وحتى يتيسر ذلك يلزم التعرف على خصوصيات الوطن العربي وحصر السمات الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها المنطقة العربية والخلفيات التي يمكن بناء عليها وضع تعريف دقيق للتنمية المستدامة في الوطن العربي واستخلاص المتطلبات للتنمية المستدامة في العالم العربي على ضوء المتطلبات العامة التي تم التعرف عليها.

لقد كان للعرب إسهامات رائدة في إثراء المعارف العلمية والفكرية. سواء عن طريق النقل والترجمة ونشر العلوم في أرجاء العالم أو عن طريق الإضافات والاختراعات العلمية. ولكن هذه الإسهامات التي تألقوا بها في أوج الحضارة العربية تراجعت حتى صار العالم العربي مجرد مستهلك لإنتاج الآخرين ومبتكراتهم. لهذا فإن مستقبل العالم العربي المعاصر وتقدمه على جميع الأصعدة لن يتحقق دون استرجاع مكانته القديمة بالعمل على تنمية الحركة العلمية وتنمية الثروة البشرية. وتطوير الوعاء الثقافي واستعادة الدور الفاعل في مجال العلوم والتقنية لاستشراف متطلبات المستقبل في شتى الميادين ذات الصلة. وتحقيق هذه التنمية يتطلب حشد القوة العلمية في داخل الوطن العربي وخارجه، وتنمية العمل العربي الجماعي ودعمه في ميادين العلم والتقنية والمعرفة الشاملة، وإيجاد آلية ملائمة للتنسيق والتكامل بين أنشطة العلوم والمعرفة الشاملة في البلاد العربية وما يرتبط بها من أخلاقيات، وتعزيزها إقليميا وعالميا.[11]

3.5مفهوم التنمية المستدامة بالمنظور العربي:

في ضوء المنظور العربي للتنمية يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها"النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري. والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار ولتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف".[12]

رغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل. كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد التي لا تتجدد بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها. كذلك فإن التنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطئ لضمان انتقال سلس وتدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة.

4.5 تحديد متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي:

بناءا على تعريف التنمية المستدامة وفق المنظور العربي يمكن تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيلها في الوطن العربي آخذين في الاعتبار المتطلبات العامة وتطويعها بالإضافة والتعديل والحذف حتى يمكن التوصل إلى المتطلبات الأساسية التي تتوافق مع طبيعة التنوع والتشابه في خصائص الوطن العربي الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم الاهتمام العالمي والإقليمي والوطني بالبعد البيئي للتنمية إلا أن هنالك عنصرا هاما يلزم لتفعيل عملية الحفاظ على البيئة وضمان تواصل عملية التنمية: هذا العنصر هو الوعي البيئي للفرد نفسه والذي إذا توفر يكون أكثر فاعلية من سن القوانين والتشريعات، ويوفر كثيرا من الجهد والمال، ولذلك يلزم إشاعة التعاليم الإسلامية التي تحث على الحفاظ على البيئة بسلوكيات محددة تجلب للفرد كرامة واحتراما في الحياة الدنيا وأجرا وثوابا في الآخرة.

من هذا المنطلق يمكن حصر متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي فيما يلي:[13]

1.4.5 القصد في استهلاك الثروات الطبيعية:

- حصر الثروات الطبيعية الموجودة؛
- العمل على استكشاف الثروات الطبيعية وتقدير ما قد يوجد من ثروات مستقبلية؛
- ترشيد استخدام الثروات الطبيعية في التنمية الاقتصادية سواء عن طريق الاستهلاك المحلي أو التصدير؛
- الخفض من عملية التصدير المباشر للثروات الطبيعية دون عمليات إضافة قيمة عينية لها؛
- إضافة قيمة إصلاح التأثيرات البيئية الناجمة عن استخراج الثروات الطبيعية إلى تكلفة الموارد المستخرجة.

2.4.5 الحكمة في استغلال الموارد المتاحة:

- تشجيع الاستثمار المحلي والعربي؛
- تطوير الصناعات المحلية؛
- رعاية الثروة الحيوانية والزراعية.

3.4.5 توفير الاحتياجات:

- حصر الاحتياجات العربية القائمة والمستقبلية في المنطقة العربية؛
- التعرف على أولويات الاحتياجات في المنطقة العربية؛
- الشراكة العربية في توفير الاحتياجات المحلية.

4.4.5 النهوض بالمجتمع:

- بناء مجتمع قائم على المعرفة؛
- تنمية الثروة البشرية العربية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي والعربي؛
- غرس روح المواطنة العربي؛
- تعضيد أسس الشراكة بين المواطنين؛
- توفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم؛
- تشجيع الابتكار التقني والفني؛
- توظيف واستثمار الملكيات الفردية في مجالات سد احتياجات المجتمع؛
- تشجيع الشراكة الاجتماعية في قضايا التنمية المعرفية.

5-4-5- ترقية الاقتصاد:

- وضع برامج اقتصادية نابعة من الوطن العربي وملائمة لأحواله؛
- بناء اقتصاد قائم على المعرفة؛
- توطين الصناعة والزراعة المستدامة.

6.4.5 حماية البيئة:

- رفع مستوى الوعي الخاص بالبيئة على جميع مستويات المجتمع من أفراد ومؤسسات؛
- الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها على أساس من المعرفة؛
- الشراكة بين الدول العربية في وضع معايير لجودة البيئة؛
- الحد من أي نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي يضر بالبيئة وتشجيع الأنشطة النافعة للبيئة أو الأقل ضررا للبيئة؛
- وضع قيمة عينة لأي تأثير سيئ على البيئة وأي تأثير طيب على البيئة يدخل في حسابات الربح والخسارة الاقتصادية للمؤسسات؛
- سن التشريعات المحلية لحماية البيئة؛
- التعاون العربي في مكافحة التلوث وحماية البيئة.

7.4.5 العلاقات الخارجية:

- توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات في المنطقة العربية؛
- التبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة؛
- الشراكة في المعرفة على النطاق العالمي.

5.5 مجالات التنمية المستدامة في الدول العربية:

معظم الدول العربية إلى حد ما تتقاسم أولويات متشابهة للتنمية المستدامة على المستوى الوطني فيندرج تحت الاهتمامات الرئيسية لدول المنطقة موضوعات مثل:[14]

- مكافحة التصحر؛
- الأمن والسلام؛
- جودة المياه؛
- تدهور الأراضي والتصحر؛
- التمدن؛
- نقل التكنولوجيا؛
- التحويل والتجارة الدولية.

إلا أن الاختلاف في الموارد الطبيعية يولد فروقا بين بلاد المنطقة في مجال سياسات الطاقة وموقف العمالة المهاجرة والفقر وأكدت المبادرة العربية للتنمية المستدامة بأنه بالرغم من التزايد المستمر لمجالات القضايا المطروحة على منبر التنمية المستدامة والتي تتطلب تعددية القطاعات المشاركة فيها على المستوى الوطني فإن التنمية المستدامة مازالت تعتبر مجرد موضوع بيئي وهذا يؤدي إلى أنه لا يحضر الاجتماعات الخاصة بالتنمية المستدامة إلا ممثلو وزارات البيئة ووكالات البيئة في الوقت الذي يدعى إلى تلك الاجتماعات بصورة دورية مندوبون من وزارات أخرى مثل المالية والتخطيط والتجارة، وتتضمن المبادرة العربية للتنمية المستدامة المجالات التالية:[15]

1.5.5 الإدارة البيئية:

شهد الفكر البيئي في المنطقة العربية تحولا كبيرا عبر العقود الماضية، مواكبا من ذلك التوجه العالمي الجديد للأهداف والمفاهيم البيئية من منظور كان يرتكز على مبادئ الصحة العامة والإدارة البيئية إلى رؤيا تسعى إلى تنمية مستدامة متكاملة، وبوجه عام يمكن تقسيم التحول في الإطار المفاهيمي في البلدان العربية إلى ثلاثة مراحل:

- دعم هندسة الصحة العامة من العشرينات حتى السبعينات؛
- التحول من الصحة العامة إلى الإدارة البيئية في السبعينات والثمانينات؛
- التحول التدريجي من مفهوم الإدارة البيئية إلى التنمية المستدامة في الثمانينات.

ففي البداية كان ينظر إلى الإدارة البيئية في معظم الدول العربية على أنها مسألة تتعلق بالصحة العامة وتركزت على جودة المياه، التخلص من المخلفات وعلى المخاطر الصحية وكانت البلديات مسئولة عن تدبير الحصول على جودة المياه، التخلص من المخلفات وعلى المخاطر الصحية وكانت البلديات مسئولة عن تدبير الحصول على مياه نظيفة وعلى شبكات الصرف وعن خدمات إدارة المخلفات الصلبة بينما أنشأت وحدات الصحة البيئية على المستوى الوطني داخل معظم وزارات الصحة من أجل القيام بعمليات التفتيش ورقابة الجودة والاختبارات في المعامل الوطنية.

2.5.5 السلام والأمن: ويتمثل في إيجاد بيئة ملائمة على المستوى الإقليمي لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وعلى أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة؛

3.5.5 الإطار المؤسسي: وذلك بتدعيم وتعزيز البنية المؤسسية في الدول العربية في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة ودعم جامعة الدول العربية لبناء آلية التعامل مع التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

4.5.5 الحد من الفقر: من خلال دعم خطط العمل والبرامج الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة للوصول إلى تخفيض حدة الفقر.

5.5.5 الصحة والسكان: الهدف منها هو تعزيز الارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية ودعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء والأمن والصرف الصحي والتحكم من أخطار الكيمياويات والتلوث بأشكاله.

6.5.5 التعليم والتوعية والبحث العلمي: ويتم بدعم وتطوير استراتجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية كجزء من إستراتيجية الحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا بشأن التعليم بما في ذلك المنصوص عليها في إعلان التنمية.

7.5.5 العولمة والتجارة: لمسايرة مطالب المجتمع الدولي لتعزيز جهود الدول العربية ولتجنب التأثيرات السلبية التي تلازمها نتيجة للعولمة على المستويات التقنية والبيئية والاجتماعية وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية وتهيئة بيئية

استثمارية عربية جيدة تسهم في تسريع دخول الدول العربية في عضوية منظمة التجارة الدولية وكسب مزايا تفضيلية لمنتجاتها ومراكز تنافسية دولية.

8.5.5 إدارة المـــوارد: قصـــد تشـــجيع الإدارة المتكاملـــة لمـــوارد الميـــاه وحمايـــة الميـــاه ودعـــم التطبيـــق الإقليمـــي وشبه الإقليمي والوطني لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق الآليات الموجودة في المنطقة لتطوير وتطبيق بـرامج العمـل القائمـة ويتضـمن ذلـك تطـوير التشـريعات وتعظـيم الاسـتفادة مـن الأنشـطة القائمـة علـى المنـابع والمجاري والأوسط والمصبات. أما الموارد الطبيعية بما ذلك النفط والغاز الطبيعي والمعادن والأراضي والمياه ومئد الأسماك فكانت تدار بأساليب منفصلة كليا.

9.5.5 الاستهلاك والإنتاج: لترويج مفهوم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية.

10.5.5 الطاقة لأجل التنمية المستدامة: إن الطاقة هي شربن الحياة للاقتصاد العالمي فهي حيوية للنمو الاقتصادي والتنمية. وفي الدول العربية يضطلع قطاع الطاقة بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات المختلفة بالإضافة إلى الإسهام الفعال للطاقة وخاصة قطاع البترول والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من بلدان المنطقة(ويشكل بحدود 20% من الناتج الإجمالي) وعلى الرغم من ذلك فإن قطاع الطاقة يتميز بخصائص متعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانات التنمية المستدامة في المنطقة ومن أهم هذه الخصائص:

- القطاع مازال يعاني من ممارسة أنماط غير مستدامة في إنتاج واستهلاك الطاقة؛
- خدمات الطاقة بكافة أنواعها لا تصل إلى كل سكان حيث أن هنالك نسبة مهمة من السكان يعانون من عدم وصول خدمات الطاقة بالإضافة إلى نسبة أخرى يعانون من عدم انتظام هذه الإمدادات؛
- للقطاع تأثيرات بيئية على الهواء والتربة والموارد المائية.

ولكي تصبح الطاقة وسيلة لتدعيم التنمية المستدامة هناك حاجة في الدول العربية لوضع إطار عمل لسياسات الطاقة التي تنظر بعين الاعتبار للتحديات التي يواجهها القطاع والتي تستجيب للقضايا الرئيسية في مجال الطاقة التي يتناولها إعلان أبوظبي حول البيئة والطاقة لعام 2003.

11.5.5 الطاقة المتجددة: هي مصادر للطاقة تحل محل ذاتها(تتجدد) أثناء دورة حياة البشر مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة حرارة باطن الأرض، طاقة المد والجزر، طاقة الأمواج. وعرفت المجموعة الاستشارية للطاقة المتجددة بالمملكة المتحدة على أنها الكلمة التي تعبر عن جميع أنواع الطاقات التي تحدث طبيعيا وتكراريا ومن الممكن استغلالها لصالح الإنسان وأشهر مصادرها الشمس، الجاذبية، دوران الأرض.

ولقد اتخذ عدد من الدول العربية مثل الأردن، سوريا، وجمهورية مصر إجراءات مهمة لتقييم مصادر الطاقة المتجددة، وتنتشر العديد من تطبيقات الطاقة المتجددة في الدول العربية بأنواع وأحكام متفاوتة.

6.5 معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي: هناك عوائق شائعة تعوق غالبية الدول النامية من تفعيل برامج التنمية المستدامة أهمها:[16]

- الفقر: يمثل الفقر أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن القادم؛
- الأمية: تشكل الأمية خطرا داهما على شعوب الدول النامية؛
- التلوث البيئي: لاشك أن التلوث البيئي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية؛
- استمرار الازدياد السكاني: في المدن العربية واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية وتفاقم الضغوط على أنظمة التوازن الحيوي في الطبيعة وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات؛
- محدودية الموارد الطبيعية؛
- تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية؛
- ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية؛
- حداثة تجربة المجتمع المدني؛
- عدم الاستقرار في المنطقة؛
- الحصار الاقتصادي؛
- نقص الموارد المالية.

الخاتمة:

في الإعلان العربي عن التنمية المستدامة: تأكيد على انجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية، شملت النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية، ومن هذه الإنجازات ارتفاع مستوى دخل الفرد، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والحضرية، وانخفاض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل، وانخفاض نسبي في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد، وإنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، وسن وتطوير التشريعات، وبناء القدرات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية، وتعزيز المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية، والاقتصاد، والتخطيط والزراعة، والبيئة، والصحة، والإعلام، والخدمات. كما شهدت المنطقة العربية جهودا واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتناميا في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية.

قائمة المراجع

[1]- **فروحات حدة**، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 07،جامعة ورقلة،الجزائر، 2009،ص: 125.

[2]- **فروحات حدة**، نفس المرجع السابق، ص: 125.

[3]- **عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، م.اسراء عبد الرحمان خضير**، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العدد 67، جامعة ديالى، 2015، ص342.

[4]- **عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي**، مرجع سابق، ص:343.

[5]- **جميلة الجوزي**، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص 73.

[6]- **عبد العزيز بن صقر الغامدي**، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة، جامعة نايف للعلوم الأمنية نموذجا، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت،23-26أبريل 2006.

[7]- **عبد العزيز بن صقر الغامدي**، نفس المرجع السابق.

[8]- **بومعراف فاطمة الزهراء**، مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصاية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013/2014، ص 36.

[9]- **أحمد فرغلى حسن**- البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي- مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث- كلية الهندسة- جامعة القاهرة- 2008- ص 27-29.

[10]- **مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي**، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول الإصدار الحادي عشر، سلسلة إصدارات..نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي مركز الإنتاج الإعلامي جدة،1427ه،ص51-50.

[11]- **مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي**، مرجع سابق، ص 44.

[12]- **مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي**، مرجع سابق، ص 46.

[13]- **مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي**، نفس المرجع السابق، ص 46-47-48.

[14]- **سايح بوزيد**، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص170.

[15]- **سايح بوزيد**، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مرجع سابق71-72.

[16]- **مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي**، مرجع سابق، ص 81-82-83.